

سياسة تنفيذ الأوامر

كابيتال كوم مينا سيكيوريتيز تردينج ش.ذ.م.م

رقم التأسيس: 1193262

رقم رخصة هيئة الأوراق المالية والسلع: 20200000176

## 1. نبذة عنا

كابيتال كوم مينا سيكيوريتيز تريدينج ش.ذ.م.م (ويشار إليها فيما يلي بلفظ "الشركة" أو "كابيتال.كوم") هي شركة ذات مسؤولية محدودة وصادر لها رقم الشركة: 1994695 ومسجلة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، ومرخصة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع (ويشار إليها فيما يلي بلفظ "الهيئة") برقم الرخصة 20200000176. يقع المركز الرئيسي للشركة في جميرا أبراج الإمارات، مكاتب أبراج الإمارات، الطابق L14، الوحدة 14C، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

## 2. الغرض من السياسة

لكونها شركة خاضعة لتنظيم هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة")، فإن شركة كابيتال كوم مينا سيكيوريتيز تريدينج ش.ذ.م.م ("كابيتال.كوم"، "الشركة") ملزمة باتخاذ جميع الخطوات الكافية للحصول على أفضل النتائج الممكنة لعملائها عند تنفيذ أوامر العميل أو نقلها إلى شركات أخرى للتنفيذ، ويُعرف ذلك بالالتزام بأفضل تنفيذ.

لغرض الامتثال لهذه المتطلبات، وضعت كابيتال.كوم السياسة الموجزة لتنفيذ الأوامر الماثلة ("السياسة")، والتي تشكل جزءاً من الشروط والأحكام الخاصة بنا وتحدد النهج الذي تتبعه الشركة لضمان الحصول على أفضل نتيجة ممكنة عملائها على أساس مستمر عند تنفيذ أوامر العميل أو عند إرسال أو تقديم أوامر العميل مع وسطاء من الغير للتنفيذ. تنطبق هذه السياسة على الأوامر المنفذة لكل من العملاء العاديين والعملاء المحترفين.

سوف ترد كابيتال.كوم بوضوح وفي غضون فترة زمنية معقولة على العملاء الذين يقدمون طلبات ممكنة ومتناسبة للحصول على معلومات حول هذه السياسة، وترتيبات الشركة، وكيف يتم مراجعتها.

سيتم إخطار العملاء بأي تعديلات جوهرية تطرأ على ترتيبات تنفيذ الأوامر أو السياسة. سيتم إبلاغ العملاء بأي تغييرات جوهرية على السياسة مسبقاً. ينبغي للعملاء إخطار الشركة على الفور في حالة عدم موافقتهم على أي تغييرات في السياسة ويجب عليهم التوقف فوراً عن استخدام منصة التداول الخاصة بالشركة. تحتفظ الشركة بالحق في إنهاء علاقة التعامل وفقاً لشروط وأحكام الشركة.

## 3. نهجنا

توفر كابيتال.كوم خدمات التداول بالرافعة المالية (الهامش) في عقود الفروقات ("عقود الفروقات") وسوق العملات الفوري على أساس التنفيذ فقط لعملائها. تكون الشركة الطرف النظير للعميل في كل صفقة. ومع ذلك، تكون الشركة وسيط المعالجة المباشرة، وهي مكان التنفيذ الوحيد لأوامرك. وبعبارة أخرى، يتم تنفيذ أوامرك من خلال معاملة ثنائية معنا باعتبارنا الطرف النظير لمعاملتك، من خلال نظامنا وليس عبر أي مكان تداول أو بورصة أو أي مكان تنفيذ آخر من الغير.

بتداول هذه الأدوات المالية، يكون العميل هو مالك الأداة المالية ذات الصلة، ومع ذلك، ستحتفظ الشركة بالأدوات نيابة عن العميل. لا تضمن الشركة أنه عند تنفيذ المعاملة، سيكون السعر أكثر ملاءمة من السعر الذي يمكن للعميل الوصول إليه في مكان آخر.

### 3-1. عوامل ومعايير التنفيذ

عند تنفيذ أمر نيابة عن العميل، تحدد كابيتال.كوم أفضل نتيجة ممكنة من حيث الدراسة الإجمالية لعوامل التنفيذ والأهمية النسبية لكل عامل، مع الأخذ في الاعتبار معايير التنفيذ.

عوامل التنفيذ هي:

- السعر: سعر التنفيذ المحقق عند تنفيذ الأمر.
- السرعة: السرعة في تنفيذ الأوامر. بينما تُعد السرعة عاملاً مهماً للأوامر القابلة للتسويق الفوري، قد تحتل مرتبة أدنى من الأولوية للحد من تأثير السوق، على سبيل المثال في حالة الأوامر في الأسواق التي لا تتسم بالسيولة النقدية أو الأوامر كبيرة الحجم.
- التكاليف: تكاليف التداول التي يتحملها مكان التنفيذ عند تنفيذ الأمر. يكون للسعر المنفذ به واحتمالية التنفيذ الأولوية على التكاليف المتكبدة عند التداول.
- احتمالية التنفيذ: القدرة على إيجاد السيولة وتنفيذ الأوامر. بالنسبة للأوامر التي لا تتسم بالسيولة النقدية أو الكبيرة الحجم، قد يكون لهذا العامل أحياناً الأولوية على العوامل الأخرى.
- احتمالية التسوية: القدرة على ضمان تسوية الأداة المالية والنقد بكفاءة.

معايير التنفيذ هي:

- خصائص العميل: تصنيف العميل إلى عميل عادي أو محترف، حسب الاقتضاء.
- خصائص أمر العميل: على سبيل المثال، حجم الأمر، وما إذا كان الأمر يتضمن تعليمات محددة للعميل.
- خصائص الأدوات المالية محل ذلك الأمر: على سبيل المثال، درجة السيولة النقدية وفارق الأسعار والعمق وأي أنماط تداول تاريخية تقتصر على تلك الأداة المحددة.
- خصائص أماكن التنفيذ التي يمكن توجيه الأمر إليها: على سبيل المثال، من حيث السعر والخبرة والخدمة الشاملة.

يمكن أخذ ظروف أخرى بعين الاعتبار عند تحديد كيفية الحصول على أفضل تنفيذ، بما في ذلك:

- التقلبات في السوق، وإمكانية الوصول، وظروف السوق (على سبيل المثال، انقطاع التداول في بورصة رئيسية أو الاضطرابات في السوق بسبب إخفاق الطرف النظير)؛ و
- تعرض الطرف النظير.

السعر: تدرك الشركة أن للسعر أهمية كبيرة بالنسبة لعملائها، ما لم يشير العميل إلى خلاف ذلك. يمكن أن يتأثر السعر بحجم الأمر، وقد لا يكون أفضل سعر متاحاً دائماً بأحجام محددة. بالنسبة لعقود الفروقات، ستقدم الشركة سعرين: سعر أعلى (الطلب) يمكن للعميل الشراء به وسعر أقل (العرض) يمكن للعميل البيع به. يتم عرض الأسعار على منصة التداول الخاصة بالشركة. يُعرف الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب باسم فارق الأسعار، ويكون بمثابة تكلفة التنفيذ. يتم احتساب السعر المعروف لعقد فروقات معين بالرجوع إلى سعر الأصل الأساسي ذي الصلة. قد تكون فروق الأسعار أكبر بالنسبة للأوامر الأكبر، أو يجوز تنفيذ الأوامر الأكبر على أجزاء متعددة بأسعار مختلفة، اعتماداً على السيولة النقدية المتوفرة في الأداة المالية.

السرعة: نظراً للتقلبات التي قد تؤثر على سعر وحجم التداول، تسعى الشركة إلى تنفيذ أوامر العملاء في أسرع وقت ممكن بشكل معقول. عندما يقدم العميل أمر تداول بسعر السوق، ترى الشركة أن لسرعة تنفيذ صفقة التداول أهمية كبيرة لعملائها. ومع ذلك، عندما يقدم العميل أمرًا يتضمن تعليمات تتعلق بالسعر (على سبيل المثال، أمر إيقاف الخسارة)، قد لا

يكون التنفيذ الفوري (خاصة بالسعر المطلوب) ممكنًا. قد يختلف السعر المبين على منصة التداول الخاصة بالشركة في لحظة إرسال الأمر عن سعر السوق في وقت التنفيذ الفعلي للأمر بسبب التأخير الطبيعي في الشبكة والتقلبات في السوق.

غالبًا ما يكون الهبوط السعري (الذي يشير إلى الفرق بين السعر المتوقع للتداول والسعر الذي يتم به تنفيذ صفقة التداول) نتيجة لنقص السيولة النقدية، أو تأثير الأسعار للأوامر الكبيرة أو التقلبات التي تجعل من المستحيل تنفيذ أمر التداول بسعر السوق بالسعر المبين في منصة التداول الخاصة بالعميل. في حالة الهبوط السعري، ستتخذ الشركة جميع الخطوات الكافية لتنفيذ أوامر التداول بسعر السوق بأفضل سعر تالي متوفر في حجم الأمر. وحينئذٍ، تجدر الإشارة إلى أنه يجوز تنفيذ أمر العميل بسعر مختلف عن السعر الأولي المحدد. إضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى احتمالية وجود أوقات لا تكون فيها بعض الأدوات المالية متاحة للتداول.

التكاليف: تترك الشركة أن التكاليف ذات أهمية كبيرة لعملائها. تتمثل التكلفة الرئيسية المرتبطة بتنفيذ أمر عقود الفروقات في فارق الأسعار. تتوفر معلومات تفصيلية ومحدثة عن الرافعة المالية وفروق الأسعار المنطبقة ومتطلبات هامش المنطبقة على أداة معينة على منصة التداول الخاصة بنا والموقع الإلكتروني. يعد فارق أسعار عقود الفروقات عاملاً ديناميكيًا وقد يؤثر في السيولة النقدية في الأسواق الخارجية والوقت من اليوم والتقلبات في السوق. يتم تحديد فروق أسعار عقود الفروقات الخاصة بالشركة وفقًا لتقديرنا المطلق، وتسري أي تغييرات على الفور. تحتفظ الشركة بالحق في إضافة هامش على فروق الأسعار بحيث تكون أعلى من فروق الأسعار المستلمة من مزودي السيولة النقدية التابعين لها. إضافة إلى ذلك، يحق للشركة تغيير فروق الأسعار لتعكس الظروف الفعلية في السوق والأحداث السياسية أو الاقتصادية (مثل زيادة التقلبات أو انخفاض السيولة النقدية فيما يتعلق بالسوق الأساسي المعني، وما إلى ذلك).

احتمالية التنفيذ: تعتمد احتمالية التنفيذ على توافر الأسعار من مزودي السيولة النقدية الآخرين وصناع السوق والأسواق المالية. على سبيل المثال، قد لا يكون من الممكن تنفيذ الأمر:

- خلال النشرات الإخبارية أو البيانات الصحفية
- في بداية أو نهاية جلسات التداول
- في فترات التقلبات العالية، عندما تتحرك الأسعار بشكل ملحوظ صعودًا أو هبوطًا وبعيدًا عن الأسعار المعلنة
- بسبب عدم كفاية السيولة النقدية لتنفيذ الأمر بالحجم المطلوب و/أو بالسعر المعروض.

لا تعتبر كابيتال.كوم القائمة المذكورة أعلاه شاملة وتحتفظ بالحق في أخذ الأحداث الأخرى في الاعتبار، بما في ذلك الأحداث الخارجة عن سيطرتنا، وتقييم التأثير المحتمل الذي قد يحدثه الأمر على قدرتنا على تحمل المخاطر عند التعامل مع تنفيذ أمر العميل. في حال لم تتمكن الشركة من المتابعة بأمر على النحو المطلوب، أو لأي سبب آخر، فإنها تحتفظ بالحق في رفض أمر العملاء أو تقديم سعر جديد للعملاء مقابل أوامرهم. لا يتعين على الشركة تقديم أي إشعار أو توضيح للعميل فيما يتعلق بقرارها بالرفض أو تقديم سعر بديل.

احتمالية التسوية: لا تتضمن عقود الفروقات التي تقدمها الشركة تسليم الأصل الأساسي، وبالتالي، لا توجد تسوية والتي كان من المفترض أن تحدث لو كان العميل قد اشترى الأصل الأساسي.

حجم الأمر: يتم وضع كافة أوامر عقود الفروقات في وحدات العقد. تقيس وحدة العقد مبلغ المعاملة وتختلف اعتمادًا على نوع عقد الفروقات المعني. يتوفر حجم وحدة العقد لأي عقد فروقات على منصة التداول الخاصة بالشركة والموقع الإلكتروني. ولذلك، ينبغي للعملاء الرجوع إلى منصة التداول الخاصة بالشركة أو الموقع الإلكتروني للحصول على معلومات حول الحدود العليا والدنيا المنطبقة على حجم الأوامر. لن تقبل الشركة عادةً أمرًا يتجاوز حدود الحجم المنصوص عليها، ولكن يجوز لها القيام بذلك وفقًا لتقديرها المطلق.

قد تتأثر الأسعار المعلنة للشركة والمشتقة من مزودي السيولة/أماكن التداول التابعين لها بظروف مختلفة قد تؤثر أيضًا على تقييم أهمية وأولوية عوامل التنفيذ المذكورة في هذه السياسة. وفي جميع الأحوال، ستتخذ الشركة جميع الخطوات الكافية لضمان أفضل النتائج الممكنة لعملائها.

### 3-3. تعليمات العملاء وأنواع الأوامر

يتم تنبيه العملاء من أن أي تعليمات محددة منهم فيما يتعلق بتنفيذ الأمر (أو جزء منه أو جانب منه) قد تمنع الشركة من اتخاذ الخطوات التي تم تصميمها وتنفيذها في هذه السياسة للحصول على أفضل نتيجة ممكنة من تنفيذ تلك الأوامر، فيما يتعلق بالعناصر المشمولة في تلك التعليمات. عند تنفيذ أمر على أساس تعليمات محددة من عميل، تعتبر الشركة قد أوفت بأفضل التزامات التنفيذ الخاصة بها فقط فيما يتعلق بالجزء أو الجانب من الأمر الذي تتعلق به التعليمات. تتمثل سياسة الشركة في أنه لن يتم التعامل مع التعليمات المحددة التي تغطي جزءًا أو جانبًا واحدًا من الأمر على أنها تعفي الشركة من التزامات أفضل تنفيذ فيما يتعلق بأي أجزاء أو جوانب أخرى من الأمر لا تكون مشمولة في تلك التعليمات. لن تحت الشركة أي عميل على إصدار تعليمات بتنفيذ أمر بطريقة معينة (من خلال الإشارة صراحةً أو ضمناً إلى محتوى تعليمات العميل) حيثما يكون من المعلوم في حدود المعقول أنه من المرجح أن تمنع التعليمات بهذا المعنى الشركة من تحقيق أفضل تنفيذ للعميل. يرد بيان الأوامر التي تقدمها الشركة حاليًا إلى عملائها في الملحق المرفق بهذه السياسة.

### 3-4. التعامل مع الأوامر

جميع صفقات التداول هي معاملات ثنائية وتتم حصريًا بين الشركة والعميل المعني. تخضع قدرة العميل على تقديم الأمر لتوفر الهامش في حساب التداول الخاص به. يمكن عرض جميع الصفقات المنفذة على منصة العميل، والتي تعرض أيضًا الأرباح والخسائر المتأتبة من صفقات التداول المغلقة. تتعهد الشركة بالتعامل مع جميع أوامر العملاء وفقًا للمبادئ التالية، والمبينة بمزيد من التفصيل أدناه:

- يكون تنفيذ الأمر فوراً ونزياً وسريعاً؛
- تجميع الأوامر المماثلة عندما يكون لذلك مقتضى؛
- يكون التخصيص أو إعادة التخصيص عادلاً وبهدف حماية العميل من الضرر.

التنفيذ الفوري والنزى والسريع والمتسلسل للأوامر: باستثناء الظروف الاستثنائية، لا يعتمد نشاط التداول للشركة على أي تدخل أو تعامل يدوي. يضمن انتفاء التعامل اليدوي التنفيذ الفوري والنزى والسريع لأوامر العملاء، بالنسبة لأوامر العملاء الآخرين أو المصالح التجارية الخاصة بالشركة. يتم تسجيل وتخصيص جميع أوامر العملاء بسرعة ودقة. بخلاف ذلك، يتم تنفيذ أوامر العملاء المماثلة بترتيب تسلسلي تماماً وفقاً لوقت استلامها من قبل الشركة (أي على أساس الأسبقية الأول تقديمًا نفذ أولاً). تحتفظ الشركة بالحق في أن تحيد عن هذا التسلسل الصارم، إذا كانت خصائص أمر العميل و/أو الظروف السائدة في السوق تجعل من غير العملي تنفيذه بهذه الطريقة، أو إذا كانت مصالح العميل تتطلب خلاف ذلك. تضمن الشركة أنها ستبلغ العميل في جميع الأوقات حسب الأصول وعلى الفور بأي صعوبة مادية تتعلق بالتنفيذ السليم لأمر العميل بمجرد أن تصبح الشركة على علم بتلك الصعوبة. يجب على الشركة، في جميع الأوقات، أن تحتفظ بنهج دؤوب للإدارة السليمة والتخفيف من جميع حالات تضارب المصالح المحتملة التي قد تنشأ عند التعامل مع أوامر العملاء. يجب اتباع الإجراءات التشغيلية المحددة، التي تتوافق مع سياسة تنفيذ الأوامر المماثلة وسياسة تضارب المصالح الخاصة بنا، في جميع الأوقات.

التجميع: لتنفيذ أمر عميل بالاقتران مع أمر لعميل آخر، تضمن الشركة استيفاء المتطلبات التالية:

- أن يكون قد تم إعلام العميل بأن التجميع قد يقود، في بعض الحالات، إلى الحصول على سعر أقل ملائمة مما لو تم تنفيذ الأمر بشكل منفصل؛

- تعتقد الشركة، وفقاً لتقديرها الخاص وفي ظل الظروف السائدة في السوق، في حدود المعقول أن هذا الإجراء من المحتمل أن يكون ضمن نطاق المصالح الفضلى للعميل وأن تكون الشركة قادرة على إثبات ذلك؛ و
- يتم اتخاذ قرار التجميع، وعند الضرورة، إعادة التخصيص وفقاً لأي تعليمات من العميل، مع مراعاة السعر والحجم والتخصيص تبعاً لذلك.

يجوز للشركة تجميع أوامر العملاء حيث نسعى إلى تحقيق التنفيذ الفعال، ولكن قد يقود ذلك إلى تحقيق عميل معين لسعر أقل ملائمة مما لو تم تنفيذ أمر العميل المحدد بشكل منفصل. ترى الشركة أن التجميع يتوافق مع التزامها بأفضل التنفيذ، بشرط ما يلي:

- أن يكون من غير المحتمل أن يعمل تجميع الأوامر والمعاملات بصفة عامة على نحو يضر بأي عميل من المقرر أن يكون الأمر الخاص به محلاً للتجميع؛
- يتم الإفصاح لكل عميل قد يكون الأمر الخاص به محلاً للتجميع أن تأثير التجميع قد يعمل لصالح ذلك العميل فيما يتعلق بأمر معين؛ و
- يتم تسجيل وتخصيص الأوامر التي يتم تنفيذها نيابة عن العملاء بسرعة ودقة.

إذا قامت الشركة بتجميع أوامر متعددة للعملاء، فسوف يتم تخصيص جميع الأوامر بنزاهة، بما في ذلك عندما يتم تنفيذ الأمر المجمع جزئياً، مع الأخذ في الاعتبار حجم وسعر أوامر العملاء. عند تجميع أمرين متشابهين من العملاء، فإن سعر وحجم كل أمر يساعد الشركة على تحديد التخصيص النهائي، في حالة التنفيذ الجزئي. إذا لم يتم تنفيذ الأمر المشترك بنفس السعر، يجوز للشركة تحديد متوسط الأسعار المدفوعة أو المستلمة ومن ثم تخصم من أو تضيف إلى حسابات العملاء متوسط السعر الصافي. يتم تسجيل جميع الأوامر المجمعة وتخصيصها بدقة وسرعة وبأسرع وقت ممكن عملياً في حدود المعقول في ظل هذه الظروف.

ستتخذ الشركة جميع الخطوات المعقولة والمناسبة لضمان وجود أقل وقت ممكن بين التنفيذ وتسهيل التخصيص الدقيق والنزوية للتخفيف من أي حالات تعارض قد تنشأ خلال تلك الفترة.

التخصيص وإعادة التخصيص: سيتم النظر في إعادة تخصيص المعاملات عندما يكون للمعاملة تأثير ضار على العميل في الظروف السائدة أو عندما يكون تم إيلاء أسبقية غير نزيهة لمصالح الشركة.

## ملحق أنواع الأوامر

أمر التداول بسعر السوق: أمر التداول بسعر السوق هو أمر لشراء أو بيع أداة مالية على الفور بحجم محدد بأفضل سعر متاح في السوق لذلك الحجم. عندما يقدم العميل أمر تداول بسعر السوق، فإنه يقر بأن أمر التداول بسعر السوق المذكور يسمح للشركة بتنفيذ الأمر بسعر أفضل أو أسوأ من سعر العرض المعلن من الشركة في وقت قيام العميل بتقديم الأمر. لا يتيح هذا النوع من الأوامر للعميل أي سيطرة على السعر الذي سيتم تنفيذه به. لا يمكن تقديم أوامر التداول بسعر السوق إلا خلال ساعات تداول الأصل الأساسي. في حالة عدم توفر سيولة مالية كافية للحجم المحدد، يجوز تنفيذ أمر التداول بسعر السوق جزئياً وسيتم إلغاء الكمية المتبقية بواسطة النظام. يمكن أن يشتمل أمر التداول بسعر السوق على أوامر لتحقيق ربح وإيقاف خسارة ملحقة به.

الأمر محدد السعر: الأمر محدد السعر هو عبارة عن تعليمات لشراء أداة مالية بما لا يتجاوز سعر محدد، أو بيعها بما لا يقل عن سعر محدد. وهذا النوع يمنح العميل القدرة على السيطرة على السعر الذي يتم به تنفيذ الأمر محدد السعر. ومع ذلك، قد لا يتم أبداً تنفيذ (أو استيفاء) الأمر محدد السعر. سيتم تفعيل الأمر محدد السعر عند الوصول إلى السعر المحدد وسيتم تنفيذه بشرط توفر سيولة نقدية كافية. في حال لم تتوفر السيولة النقدية الكافية، يجوز تنفيذ الأمر محدد السعر جزئياً مع تعليق الكمية المتبقية حتى يتم تنفيذه بالكامل أو إلغاؤه. بمجرد تفعيل الأمر محدد السعر، سيتم تنفيذه على مستوى مماثل أو أفضل من المستوى الذي حدده العميل. يمكن أن تحتوي أوامر محددة السعر على أوامر تحقيق ربح وإيقاف خسارة مرفقة بها.

أمر إيقاف التداول: أمر إيقاف التداول هو عبارة عن تعليمات لتنفيذ أمر التداول بسعر السوق عند الوصول إلى مستوى سعر ("مستوى إيقاف التداول") يساوي أو أسوأ من أفضل سعر حالي. عند الوصول إلى مستوى إيقاف التداول، يتم تفعيل أمر إيقاف التداول وسيتم إرسال أمر تداول بسعر السوق لتنفيذ صفقة التداول بأفضل سعر متاح في وقت تقديم الأمر بالكمية التي يرغب العميل في شرائها أو بيعها. قد يكون سعر التنفيذ أفضل أو أسوأ من مستوى إيقاف التداول الذي حدده العميل، اعتماداً على السيولة النقدية المتاحة وحجم الأمر. يمكن استخدام أوامر إيقاف التداول من أجل فتح أو إغلاق صفقة تداول. ويمكن أن يُرفق بأوامر إيقاف التداول أوامر تحقيق ربح وإيقاف خسارة.

الأمر النشط: الأمر النشط هو مصطلح عام ينطبق على الأوامر محددة السعر أو أوامر إيقاف الخسارة النشطة.

أمر تحقيق الربح: أمر تحقيق الأرباح هو أمر محدد السعر (يمكن إرفاقه بالأوامر النشطة أو أوامر التداول بسعر السوق أو الصفقات المفتوحة) لإغلاق مركز بسعر أفضل من السعر الحالي. يُستخدم هذا النوع من الأوامر في المقام الأول لتأمين الأرباح من الصفقة. عندما يُرفق أمر تحقيق الربح بأمر نشط، سيكون أمراً محتملاً سيصبح نشطاً بمجرد تنفيذ الأمر النشط كلياً أو جزئياً. وسيتم تنفيذ أوامر تحقيق الربح بالسعر المحدد مسبقاً أو بسعر أفضل. إذا تم تنفيذ أمر تحقيق ربح جزئياً بسبب عدم توفر السيولة النقدية الكافية بالسعر المحدد، سيكون الجزء المتبقي من الأمر نشطاً حتى الوصول إلى مستوى السعر المحدد مجدداً وتوفر المزيد من السيولة النقدية. سيظل أمر تحقيق الربح نشطاً حتى يتم تنفيذه أو إزالته، أو إغلاق الصفقة المفتوحة المرتبطة به.

أمر إيقاف الخسارة: أمر إيقاف الخسارة هو أمر إيقاف تداول (يمكن إرفاقه بالأوامر النشطة أو أوامر التداول بسعر السوق أو الصفقات المفتوحة) لإغلاق صفقة بسعر أسوأ من السعر الحالي. يُستخدم هذا النوع من الأوامر في المقام الأول للحد من الخسائر المحتملة من الصفقة المفتوحة. إذا تم الوصول إلى مستوى إيقاف الخسارة، سيتم تنفيذ أمر إيقاف الخسارة كأمر تداول بسعر السوق بأفضل سعر متاح للكمية التي يرغب العميل في شرائها أو بيعها. سيظل أمر إيقاف الخسارة نشطاً حتى يتم تنفيذه أو إزالته أو إغلاق الصفقة المفتوحة المرتبطة به. إذا تم تنفيذ أمر إيقاف الخسارة جزئياً بسبب عدم وجود سيولة نقدية كافية، فسيكون الجزء المتبقي من الأمر نشطاً حتى الوصول إلى مستوى السعر مجدداً ويتوفر المزيد من السيولة. لا تضمن الشركة تنفيذ أمر إيقاف الخسارة بالسعر المحدد.

أمر الإيقاف المضمون للخسارة: أمر الإيقاف المضمون للخسارة هو أمر إيقاف خسارة يمكن استخدامه لإغلاق صفقة عند سعر محدد يحدده العميل ويكون أسوأ من السعر الحالي. يُستخدم هذا النوع من الأوامر في المقام الأول للحد من الخسائر المحتملة من الصفقة المفتوحة. يتم اقتضاء رسوم عند تفعيل أمر الإيقاف المضمون للخسارة المضمون وتنفيذه. عند قبول أمر الإيقاف المضمون للخسارة، تضمن الشركة أنه عندما يتجاوز العرض أو الطلب السعر المقدم من الشركة السعر المحدد من قبل العميل، ستقوم الشركة بإغلاق الصفقة بالسعر المحدد بالضبط. وتؤديًا للشك والالتباس، يمكن إغلاق صفقة مفتوحة بناءً على طلب العميل قبل الوصول إلى مستوى أمر الإيقاف المضمون للخسارة. قد لا تكون أوامر الإيقاف المضمون للخسارة متاحة في جميع الأسواق، أو في أوقات معينة.

أمر إيقاف الخسارة المتحرك: أمر إيقاف الخسارة المتحرك هو نوع من أوامر إيقاف الخسارة يقوم تلقائيًا بضبط مستوى إيقاف التداول عند مبلغ محدد مسبقًا. إذا تم إرفاق أمر إيقاف خسارة متحرك بصفقة شراء وارتفع السوق بالمبلغ المحدد مسبقًا، يتم زيادة مستوى إيقاف التداول تلقائيًا بالدرجات التي يحددها العميل. إذا انخفض السوق بعد ذلك، يظل مستوى إيقاف التداول عند مستواه الجديد. بالنسبة لجميع الميزات الأخرى لهذا النوع من الأوامر، فإنها تكون متطابقة مع ميزات أمر إيقاف الخسارة. قد لا تكون أوامر إيقاف الخسارة المتحركة متاحة في جميع الأسواق، أو في أوقات معينة.

وتجنبًا للشك، يجوز للشركة تقديم أنواع جديدة من الأوامر من وقت لآخر عن طريق تحديث المعلومات الحالية على الموقع الإلكتروني للشركة ومنصات التداول.